مجلة حولية المنتدى Hawlyat Al-Montada

I. S. S. N. Print :1998 - 0841 I. S. S. N. onlie :2958 - 0455 Doi 10.35519 /0828

التحديات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية و الامنية التي تواجه الوجود الصيني في جيبوتي

The economic, cultural, social, and security challenges facing the Chinese presence in Djibouti

م.م. محسن جواد عبد
أ.د. تغريد معين حسن

M.M. Mohsen Jawad Abdul
Prof.D. Taghreed Moein Hassan

تاريخ الإستلام: 2025/8/24 تاريخ القبول: 2025/8/31 تاريخ النشر: 2026/1/1

Recevied: 24 / 8 / 2025 Accepted: 31 / 8 / 2025 Published: 1 / 1 / 2026

الملخص :

يشهد الوجود الصيني في جيبوتي توسعًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، خاصة في إطار مبادرة «الحزام والطريق» التي أطلقتها الصين لتعزيز نفوذها الاقتصادي والاستراتيجي في إفريقيا والعالم. وقد أصبح هذا التواجد متعدد الأبعاد، حيث يشمل استثمارات ضخمة في البنية التحتية والموانئ والسكك الحديدية، إضافة إلى إقامة أول قاعدة عسكرية صينية خارج حدودها، والتي تمثل تحولًا لافتًا في السياسة الخارجية الصينية.

ورغم ما يبدو من منافع اقتصادية وتجارية لهذا التوسع، فإن التواجد الصيني في جيبوتي يواجه عددًا من التحديات المعقدة التي تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأمنية. فمن الناحية

الاقتصادية، هناك مخاوف متزايدة من اعتماد جيبوتي المفرط على التمويل والاستثمار الصيني، ما قد يعرضها لخطر الوقوع في فخ الديون، خاصة مع ضعف العائد المحلي من هذه المشاريع. كما أن سيطرة الشركات الصينية على معظم المشاريع الكبرى تقلّص من فرص مشاركة الشركات الجيبوتية المحلية، وتحد من عمليات نقل الخبرات الفنية والتقنية.

كما اتبع الباحث المنهج التحليلي لبيان التحديات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية و الامنية التي تواجه الوجود الصيني في جيبوتي.

المقدمة :

يعتبر النفوذ الاقتصادي الصيني في إفريقيا، وبالأخص في جيبوتي، موضوعًا هامًا في دراسة الجغرافية السياسية. تعكس هذه الدراسة التحولات الجيوسياسية والاقتصادية الحديثة في العلاقات الدولية وتأثيرها على القوى الناشئة مثل الصين. تهدف هذا الدراسة إلى تحليل النفوذ الاقتصادي الصيني في جيبوتي ودراسة أبعاده الجغرافية السياسية. سيتم استكشاف العوامل التي تساهم في زيادة الوجود الاقتصادي الصيني في جيبوتي، بما في ذلك البنية التحتية، والتجارة، والاستثمارات، والتعاون الثنائي بين البلدين. و دراسة التأثيرات الجغرافية السياسية للنفوذ الاقتصادي الصيني في جيبوتي ومناقشة التأثير على السيادة الوطنية لجيبوتي والتبعات الاقتصادية والسياسية للتعاون الاقتصادي الصيني في البلاد. وأخيرًا، سيتم تلخيص النتائج والاستنتاجات المستخلصة من البحث، بما في ذلك تقييم للتأثيرات الإيجابية والسلبية للنفوذ الاقتصادي الصيني في جيبوتي، وتوجيهات لمستقبل العلاقات الاقتصادية بين الصين وجيبوتي وأفريقيا في العامة.

المبحث الاول : الاطار المنهجي

مشكلة البحث:

تتمحور الإشكالية حول الكيفية التي تسعى بها الصين إلى ترسيخ مكانتها كقوة عالمية صاعدة، من خلال إعادة توجيه سياستها الخارجية نحو القارة الإفريقية، التي تزخر بإمكانات اقتصادية واستراتيجية واعدة. وفي هذا السياق، تبرز جيبوتي كمحطة محورية ضمن هذه الاستراتيجية، ما يثير التساؤل حول مدى الأهمية الاقتصادية التي

تحتلها جيبوتي في إطار التوجهات الجيوسياسية والاقتصادية للصين.

فرضيات البحث:

١.تزايد قوة الصين وتوسع دورها الاقتصادي يؤدي إلى ضرورة لعب دور متميز في تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية و جيبوتي بصورة خاصة.

٢.كلما زاد النفوذ الاقتصادي الصيني في جيبوتي، زادت المبادلات بين الجانبين.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

١.تحديد السمات العامة للسياسة الخارجية الصينية تجاه جيبوتي في المجال الاقتصادي.

٢.فهم خلفيات السياسة الامنية الصينية تجاه جيبوتي.

٣.دراسة الدور الذي تلعبه الصين في جيبوتي في الجانب الاقتصادي و الثقافي و الاجتماعي و الامني.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية الموضوع المدروس في زيادة قوة الصين وتوسع دورها في المجال الاقتصادي، وفي تبنيها لسياسة سلمية ناعمة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع القارة الأفريقية. كما تتجلى أهميته أيضًا في نقص الدراسات العربية حول السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا، بالمقارنة مع الدراسات المتاحة باللغات الأجنبية. وبالتالي، ستكون هذه الدراسة إضافة مهمة للدراسات حول السياسة الخارجية عمومًا، والسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا بشكل عام و جيبوتي بشكل خاص.

حدود البحث :

جيبوتي هي دولة أفريقية تقع في منطقة القرن الأفريقي في البرّ الرئيسي لقارة أفريقيا، تقع جيبوتي على الشاطئ الغربي لمضيق باب المندب، وتحدها إريتريا من الشمال وإثيوبيا من الغرب والجنوب والصومال من الجنوب الشرقي فيما تطل شرقًا على البحر الأحمر وخليج عدن. وعلى الجانب المقابل لها عبر البحر الأحمر في شبه الجزيرة العربية اليمن التي تبعد سواحلها نحو ٢٠ كيلومترًا عن جيبوتي. تقدر مساحة جيبوتي بنحو ٢٣,٢٠٠ كيلومتر مربع فقط، فيما يقدر عدد سكانها بنحو ١,٠٠٠,٠٠٠ نسمة، وعاصمتها مدينة جيبوتي.

خارطة (١) جمهورية ةجيبوتي

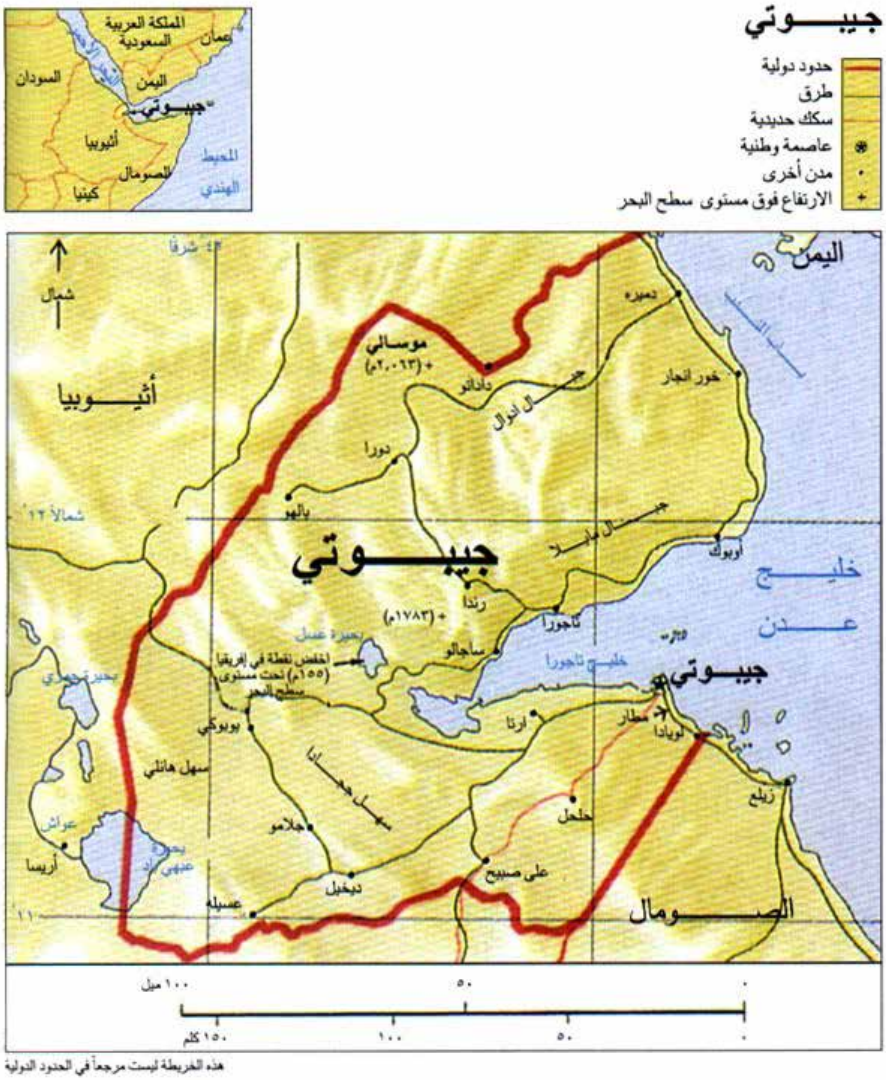

هذه الخريطة ليست مرجعاً في الحدود الدولية

المصـدر : **A Political Chronology of Africa, (Taylor & Francis: 2001), p. 132**

المبحـث الثـاني: التحديـات الاقتصاديـة التـي تواجـه الصـين في جيبـوتي

رغـم أن التعـاون الاقتصـادي بـين الصـين وجيبـوتي قـد مثّـل نموذجًـا رائـدًا لمبـادرة الحـزام والطريـق في إفريقيـا، عـلى الرغـم مـن «الفجـوة

الكبيرة في القوة بين الصين وجيبوتي من الصعب إنكارها، مما يؤدي إلى علاقة غير متكافئة للغاية. ومع ذلك، فإن هذه الفجوة لا تؤدي بالضرورة إلى علاقة استعمارية جديدة»[1] . فإن ذلك لم يمنع ظهور مجموعة من التحديات البنيوية والهيكلية التي تؤثر سلبًا على استدامة هذا التعاون. ويمكن تصنيف هذه التحديات ضمن خمسة محاور رئيسية:

أولًا: فخ الديون وتفاقم الاعتماد المالي

أصبحت جيبوتي إحدى أكثر الدول الإفريقية اعتمادًا على القروض الصينية. إذ أن حوالي 77% من ديونها الخارجية مستحقة لمؤسسات مالية صينية، وعلى رأسها بنك التصدير والاستيراد الصيني والشركة الصينية لبناء السكك الحديدية. وتعد هذه النسبة مرتفعة بشكل حرج، ما يضع الصين في موقف دائن مهيمن قد يعرّض مشاريعها للمخاطر السياسية والشعبية إذا ما عجزت جيبوتي عن السداد.

وقد حذر تقرير صندوق النقد الدولي (IMF, 2021) من أن جيبوتي أصبحت في «مرحلة حرجة من الضغوط المالية الخارجية»، أذ انه «مع تزايد الاستثمارات المتعلقة بالموانئ، ازدادت مواطن الضعف في الاقتصاد الكلي. وقد ارتفع الدين العام ليصل إلى نحو 70 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. علاوة على ذلك، وبسبب تنفيذ الاستثمارات بشكل متزايد من قبل الشركات المملوكة للدولة وصندوق الثروة السيادية الجديد، أصبحت حصة كبيرة من الأنشطة المالية خارج نطاق الميزانية»[2] . صنف جيبوتي بأنها واحدة من 8 دول إفريقية مهددة بفخ الديون الصيني. وفي الجدول رقم ١ أكثر اربع دول في افريقيا اقتراضا من الصين .

الجدول ١ : الدول الافريقية الاكثر اقتراضا من الصين لعام ٢٠١٨ [٣]

الترتيب	الدولة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	الدين العام المضمون حكوميًا (PPG)	الدين الخارجي إلى الصين (مليون دولار)	حجم القروض الصينية ضمن BRI (مليون دولار)
1	جيبوتي	1,727	1,496	1,464	1,464
2	إثيوبيا	72,374	39,154	7,314	3,719
3	كينيا	70,529	36,957	4,089	6,879
4	مصر	332,791	333,124	4,779	740

المصدر : Center for Global Development, 2018,p.12

الشكل ١: النسب المئوية للديون والقروض الخارجية للدول الافريقية الاكثر اقتراضا من الصين لعام ٢٠١٨

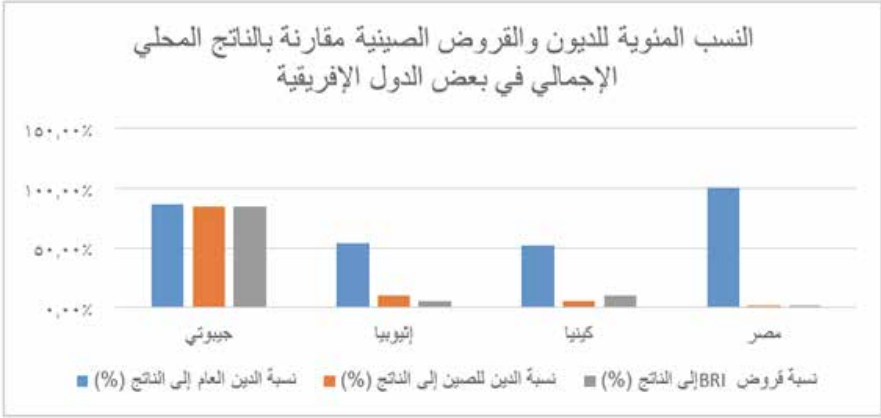

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مركز التنمية العالمية .

ثانيًا: ضعف العائد التنموي المحلي للاستثمارات الصينية

رغم الزخم الكبير الذي رافق الاستثمارات الصينية في جيبوتي ضمن مبادرة الحزام والطريق، فإن أثر هذه الاستثمارات على الاقتصاد المحلي يظل محدودًا ومثيرًا للجدل. «أقامت الصين شراكة اقتصادية قوية مع جيبوتي، مع التركيز على تطوير البنية التحتية، وهو أمر بالغ الأهمية لتعزيز الربط التجاري في القرن الأفريقي» .[٤] فبنية هذه المشاريع تعتمد إلى حد كبير على نموذج «التنفيذ الكامل من قبل

الشركات الصينية»، «ترتكز العلاقة على موقع جيبوتي الاستراتيجي على طول الطرق البحرية الرئيسية، مما يجعلها عقدة أساسية في طريق الحرير البحري الصيني [٥] .

أذ يتم استيراد المواد والمعدات والعمالة والخبرات الفنية من الصين، ما يقلص بشدة فرص التشغيل المحلي ونقل المعرفة الفنية. هذا النمط لا يسهم في خلق اقتصاد إنتاجي محلي، بل يُرسخ حالة من الاعتماد الخارجي والتنمية المنفصلة [٦].

تشير البيانات إلى أن نسبة كبيرة من المشاريع الكبرى في جيبوتي، مثل ميناء دوراليه متعدد الأغراض ومجمع الحاويات ومركز الخدمات اللوجستية، أُسند تنفيذها إلى شركات صينية حكومية مثل شركة "China Merchants Group" و"POLY-GCL". هذه الشركات لا تُلزم نفسها بتوظيف محلي واسع، وتفضل استقدام طواقمها من الخارج لضمان الجودة وسرعة التنفيذ حسب معاييرها «أدى تدفق الاستثمار الصيني إلى تحسين البنية التحتية التجارية في جيبوتي، إلا أنه أدى أيضًا إلى مخاوف بشأن الاستدامة المالية للبلاد بسبب ارتفاع الديون والفوائد الاقتصادية المحلية المحدودة « [٧] . وقد أشار تقرير Brookings Institute*[8] إلى أن مشروعات البنية التحتية التي تموّلها الصين في شرق إفريقيا تتركز فوائدها بشكل رئيسي داخل سلسلة التوريد الصينية، مما يحول دون إعادة تدوير رأس المال داخل الاقتصادات المحلية. «غالبًا ما تجلب الشركات الصينية العمالة والمواد الخاصة بها، مما يعني أن جزءًا كبيرًا من الفوائد الاقتصادية لا يتم تداوله داخل الاقتصادات المحلية «[٩] .

ثالثًا: غياب الشفافية والرقابة المؤسسية

تعد مسألة الشفافية والرقابة المؤسسية من أبرز الإشكالات التي تعرقل فعالية الشراكة الاقتصادية بين الصين وجيبوتي، وتثير قلقًا متزايدًا بشأن الاستدامة المالية والمخاطر المترتبة على المشاريع الممولة من قبل الصين. ففي العديد من المشاريع الكبرى التي تمولها الصين في جيبوتي، «نادرًا ما يتم نشر العقود وإخفاء التفاصيل الهامة مثل أسعار الفائدة وفترات السماح وشروط السداد.»[١٠]

يتم تنفيذ العقود التمويلية بين الحكومتين أو عبر قنوات دبلوماسية مباشرة، دون أي رقابة من مؤسسات الدولة الجيبوتية أو المجتمع المدني. هذا النموذج من إدارة التمويل يجعل من المستحيل تقريبًا الحصول على تفاصيل دقيقة حول شروط القروض الممنوحة، مما يعمق حالة عدم الشفافية التي تحيط بهذه المشاريع. «يسمح غياب الرقابة التنظيمية لكبار القادة بإدارة الأموال دون مساءلة، مما يزيد من احتمال حدوث مخالفات» [١١].

«غالبًا ما تظل تفاصيل القروض التي تقدمها الصين محاطة بالغموض، إذ تُدار هذه القروض بشكل مباشر على مستوى القيادات العليا في الحكومتين الصينية والجيبوتية،»[١٢] مما يعزز احتمال حدوث تجاوزات في إدارة الأموال. ولا يتم نشر العقود التمويلية للعامة، لاسيما ما يتعلق منها بفترات السماح، ونسب الفائدة، الضمانات السيادية المقدمة، أو الشروط الخاصة بالملكية في حال تعثر جيبوتي في سداد القروض. وفي حالات عدة، تكون هذه العقود مقيدة بسرية كاملة، ما يمنع الصحافة المحلية والهيئات الرقابية الجيبوتية من الاطلاع على محتويات هذه الصفقات التي قد تؤثر بشكل كبير على استدامة الاقتصاد الوطني غياب الشفافية يعزز بيئة يمكن أن تزدهر فيها الممارسات الفاسدة، كما رأينا في سياقات أخرى أذ أدت العقود غير الشفافة إلى سوء الإدارة. [١٣]

فضلا عن ذلك، يعد تضخم التزامات جيبوتي المالية خارج الميزانية أحد أبرز نتائج غياب الشفافية. أذ تُدار العديد من القروض من قبل صناديق سيادية أو شركات مملوكة للدولة بدلاً من الخزينة العامة،» يمكن أن تؤدي الشروط غير المعلنة التي تقدم جيبوتي بموجبها ضمانات سيادية إلى الاقتراض المفرط دون تدقيق كافي»[١٤].

ما يخفف من الرقابة البرلمانية على تلك الأموال. في هذا السياق، تشهد المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بقلق متزايد على وضع جيبوتي المالي، أذ أكدت تقاريرها مرارًا أن التمويل غير المباشر[١٥]"لا يتم إلا من خلال آليات تُقلل من قدرة المؤسسات المحلية على فحص القروض والشروط المتعلقة بها. هذه الوضعية تفتح

المجال أمام احتمال وقوع تجاوزات في إدارة الأموال أو اتخاذ قرارات استراتيجية قد لا تصب في مصلحة الشعب الجيبوتي. يمكن لهذا الوضع أن يعزز بيئة تزدهر فيها الممارسات الفاسدة، كما يتضح من نقاط الضعف المؤسسية المحددة في جيبوتي[١٦]".

من الجدير بالذكر أن هذه التجاوزات قد لا تقتصر فقط على الفساد المالي أو استغلال الأموال، بل قد تشمل أيضًا القرارات السياسية المتعلقة بتحديد أولويات المشاريع الاقتصادية في البلاد. فعند غياب الرقابة الكافية، قد تُتخذ قرارات تهدف إلى تلبية احتياجات الحكومة الجيبوتية قصيرة الأمد، على حساب مشروعات تنموية طويلة الأجل قد تكون أكثر فائدة للمجتمع المحلي. في السياق نفسه، تُسهم قوى السوق)مثل الشركات الصينية) في التأثير على القرارات الاقتصادية بشكل غير مباشر من خلال الضغط السياسي الذي قد تمارسه على صناع القرار في جيبوتي. هذا الأمر يؤدي إلى استثمار موجه نحو مصالح الخاصة ، بدلاً من أن يحقق تنمية شاملة تهدف إلى مصلحة جميع المواطنين. وتزيد هذه الحالة من المخاوف بشأن المخاطر المحتملة على السيادة الاقتصادية لجمهورية جيبوتي في حال استمر اعتمادها المفرط على استثمارات أجنبية تتسم بالغموض في شروطها ومعاييرها.

رابعًا: هشاشة الاقتصاد المحلي وضعف القدرة الاستيعابية

يُمثل الهيكل الاقتصادي لجيبوتي أحد العوامل المعرقلة للاستفادة القصوى من التمويلات والاستثمارات، بما في ذلك تلك القادمة من الصين. فالاقتصاد الجيبوتي يعتمد بصورة شبه كلية على قطاع الخدمات اللوجستية والموانئ، الذي يُشكل أكثر من ٧٠%.[١٧] الناتج المحلي الإجمالي. أما القطاعات الإنتاجية، كالزراعة والصناعة التحويلية، فهي محدودة أو شبه غائبة، ما يُضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني ويجعل عوائد الاستثمارات الخارجية محصورة في نطاق ضيق لا يخلق تأثيرًا بنيويًا طويل الأجل من الناتج المحلي الإجمالي[١٨].

خامسًا: التنافس الجيوسياسي وأثره على البيئة الاستثمارية

رغم الهشاشة الاقتصادية البنيوية، فإن جيبوتي تظل محل جذب

للتنافس الجيوسياسي الدولي بسبب موقعها الاستراتيجي على ممرات التجارة العالمية، لاسيما قربها من مضيق باب المندب. وقد أدى ذلك إلى احتضانها قواعد عسكرية لقوى دولية كبرى، مثل الولايات المتحدة وفرنسا واليابان وإيطاليا والصين. هذا التعدد الأمني يُسهم في جعل البلاد محورًا استراتيجيًا، إلا أنه لا يُترجم بالضرورة إلى بيئة اقتصادية مستقرة أو منتجة. بل إن التنافس الجيوسياسي كثيرًا ما يخلق بيئة استثمارية مضطربة، تُركّز على الأهداف العسكرية والأمنية بدلًا من التنمية الاقتصادية الشاملة، مما يُفاقم الفجوة بين الحضور الدولي والواقع المحلي.[١٩]

المبحث الثالث : التحديات الثقافية والاجتماعية التي تواجه الوجود الصيني في جيبوتي

شهدت العلاقات بين الصين وجيبوتي تطورًا متسارعًا خلال العقدين الأخيرين (٢٠٠١-٢٠٢٠)، تميز بزيادة التعاون الاقتصادي والاستثماري، لا سيما في مجالات البنية التحتية والموانئ والدفاع ، لاسيما بعد أن أصبحت جيبوتي نقطة محورية ضمن مبادرة «الحزام والطريق» الصينية. هذا التوسع الصيني في البنية التحتية، والخدمات اللوجستية، والأنشطة الاقتصادية في جيبوتي، جاء مصحوبًا بتحديات مركّبة لم تقتصر على الجوانب التقنية أو الاقتصادية، بل شملت أيضًا أبعادًا ثقافية واجتماعية شديدة التأثير. فنجاح أي مشروع تنموي أو شراكة استراتيجية لا يتحقق بمجرد ضخ رؤوس الأموال أو بناء الموانئ والمناطق الحرة، بل يحتاج إلى ترسيخ جسور التفاهم بين الشعوب، وتعزيز الانسجام الثقافي، وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع فرص العمل.

١. ضعف الاندماج الثقافي

تعاني الشركات الصينية العاملة في جيبوتي من صعوبات ملحوظة في التفاعل مع المجتمع المحلي، وتعود هذه الصعوبات بدرجة كبيرة إلى الحواجز اللغوية والثقافية التي تفصل الطرفين. فبينما تعتمد الشركات الصينية على اللغة الصينية كلغة عمل رسمية «تتميز المفردات الصينية بعدد كبير من الأحرف، ولكل منها معاني ونطقات مميزة، مما قد يكون شاقًا للمتعلمين» .[٢٠] وعدد المتحدثين باللغة الإنجليزية في الشركات الصينية كبير، مما يعكس

الاتجاه الأوسع للغة الإنجليزية كلغة عالمية مشتركة.» تشير التقديرات إلى أن حوالي ١٠٪ من السكان الصينيين يعرّفون أنفسهم على أنهم يتمتعون بمستوى عادل أو عالٍ من إتقان اللغة الإنجليزية، وهو ما يُترجم إلى ما يقرب من ١٤٠ مليون فرد»[٢١] في سياق الأعمال التجارية، يتم استخدام اللغة الانجليزية، و المجتمع الجيبوتي يعتمد أساسًا على العربية والفرنسية،»اللغة الفرنسية هي اللغة الأساسية للإدارة والتعليم والإعلام في جيبوتي، مما يثبت مكانتها كوسيلة للهوية الوطنية والتواصل.» تُعدّ هذه الفجوة الثقافية عاملاً رئيسيًا في تعزيز الشعور بالعزلة لدى الطرفين. فغياب المبادرات المشتركة التي تهدف إلى التقارب الثقافي، مثل إقامة دورات تدريبية لغوية، أو فعاليات ثقافية ثنائية، أو حتى برامج لتعريف الصينيين بالعادات الجيبوتية، ساهم في ترسيخ صورة نمطية عن الجانب الصيني كمجتمع «منغلق» على نفسه وغير مندمج في النسيج المحلي.ويزيد من خطورة هذا الوضع كون المشاريع الصينية تُقام على أرض جيبوتية وتخدم أهدافًا وطنية، مما يفرض الحاجة إلى وجود تواصل ثقافي فعال يُعزز من قبول هذه المشاريع شعبيًا، ويقلل من الاحتكاكات والتوترات داخل سوق العمل.[٢٢]

٢. اتهامات بالإقصاء الوظيفي

من أبرز التحديات التي أثارت جدلًا واسعًا في الأوساط المحلية الجيبوتية هي مسألة التوظيف في المشاريع الصينية، أذ تُوجَّه انتقادات متكررة إلى الشركات الصينية بسبب اعتمادها الكبير على العمالة الصينية المستوردة، وتجاهلها للطاقات الجيبوتية المتوفرة. ورغم أن بعض هذه المشاريع تُقام في إطار التعاون الثنائي، فإن نسبة تشغيل العمال المحليين لا تزال منخفضة نسبيًا، ما يولّد حالة من الاستياء والاحتقان، لاسيما في ظل ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب الجيبوتي. [٢٣]

ويطالب العديد من الناشطين المحليين والقيادات الاجتماعية بضرورة مراجعة سياسات التوظيف في المشاريع الصينية، وفرض نسبة تشغيل محلية عادلة، فضلا عن دعم برامج التدريب المهني التي تؤهل الشباب الجيبوتي للانخراط الفعلي في سوق العمل ضمن هذه

المشاريع.[٢٤]

٣. تهميش المؤسسات المحلية

يُلاحظ في عدد من المشاريع الكبرى التي تمولها الصين في جيبوتي أنها تُدار بطريقة مركزية من خلال التفاوض المباشر مع الجهات الحكومية العليا، دون إشراك فعّال للمؤسسات المحلية أو منظمات المجتمع المدني. هذا الإقصاء يُضعف من فرص بناء شراكات حقيقية على المستوى المحلي، ويحدّ من قدرة الدولة الجيبوتية على نقل الخبرة والمعرفة إلى كوادرها أذ «وقّعت جيبوتي خمس اتفاقيات استثمارية تقدر قيمتها بحوالي ٢,٥ مليار دولار مع مجموعة من رؤساء المؤسسات الصينية متعددة الجنسيات. تم توقيع هذه الاتفاقيات خلال اجتماع افتراضي، وتهدف إلى تمويل مشاريع البناء في منطقة دامرجغ الصناعية الكبرى. تشمل هذه المشاريع إنشاء مصفاة عائمة و صناعة الصلب، وتصنيع الزجاج والأنابيب البلاستيكية، فضلاً عن فروع صناعية أخرى» .[٢٥]

المبحث الرابع: التحديات الأمنية للوجود الصيني في جيبوتي

منذ تأسيس الصين لقاعدتها العسكرية في جيبوتي في عام ٢٠١٧، تُعد هذه الخطوة من أهم التحولات في استراتيجيتها العسكرية والاقتصادية، لاسيما في إطار سياستها الإقليمية فالدولية. جيبوتي، التي تعد نقطة محورية في منطقة القرن الإفريقي، تمثل إحدى المناطق الاستراتيجية التي تلتقي فيها مصالح القوى الكبرى، ما يجعلها بيئة معقدة من حيث التنافس العسكري، الأمن الإقليمي، والتحولات الدبلوماسية. إذ تقع هذه الدولة الصغيرة، على مقربة من مضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي، وهو ممر حيوي يمر عبره جزء كبير من حركة التجارة العالمية، بما في ذلك شحنات النفط، ما يجعلها ذات أهمية استراتيجية عالية.

الوجود الصيني في جيبوتي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمبادرة «الحزام والطريق، هي مشروع استراتيجي أطلقته الصين عام 2013 بقيادة الرئيس الصيني شي جين بينغ، بهدف تعزيز الترابط الاقتصادي والبنية

التحتية بين آسيا، وأوروبا، وإفريقيا، من خلال شبكات واسعة من الطرق البرية (الحزام) والممرات البحرية (الطريق).[٢٦] والتي تهدف إلى تعزيز التبادل التجاري والإستثماري بين الصين والدول الواقعة على طول هذا المسار. ومع ذلك، فقد أثيرت العديد من التساؤلات حول النوايا الصينية في المنطقة، لاسيما مع تزايد عدد القواعد العسكرية الأجنبية في جيبوتي والتي تشمل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان، فضلًا عن القضايا الأمنية التي تحيط بها، مثل الإرهاب، القرصنة البحرية، والحروب السيبرانية. تتطرق هذه الدراسة إلى تحليل هذه التحديات التي تواجهها الصين في جيبوتي، وتسعى للإجابة عن التساؤلات حول كيفية إدارة الصين لمصالحها الأمنية في هذه البيئة المعقدة. [٢٧]

التواجد العسكري الدولي في جيبوتي

١. القواعد العسكرية الأجنبية في جيبوتي: التنوع والتحديات الأمنية

تُعد جيبوتي واحدة من الدول القليلة التي تستضيف قواعد عسكرية لعدد من القوى العالمية والإقليمية. يُضاف إلى ذلك أن القواعد العسكرية في جيبوتي ليست فقط جزءًا من شبكة انتشار القوى العسكرية العالمية في المنطقة، بل تُعد أيضًا نقطة ارتكاز استراتيجية في النزاع الجيوسياسي المستمر على السيطرة على الممرات البحرية الحيوية في البحر الأحمر والمحيط الهندي. «تتحكم جيبوتي في الوصول إلى مضيق باب المندب، وهو طريق بحري مهم للتجارة العالمية، مع مرور شحنات نفطية وتجارية كبيرة عبره»[٢٨]. وأهم تلك القواعد

- الولايات المتحدة الأمريكية: «قاعدة كامب ليمونيه" تعد قاعدة «كامب ليمونيه» الأمريكية في جيبوتي أكبر قاعدة أمريكية في القارة الإفريقية، أذ يقدر عدد الجنود الأمريكيين في القاعدة بحوالي ٤٠٠٠ جندي. وتعد القاعدة نقطة انطلاق رئيسية للعمليات العسكرية الأمريكية في منطقة القرن الأفريقي وفي مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل وشرق أفريقيا. علاوة على ذلك، تُعد هذه القاعدة مركزًا للعمليات الاستخباراتية والمراقبة في المنطقة. مع تزايد التوترات بين الولايات المتحدة والصين، تظل هذه القاعدة مصدرًا رئيسيًا لتحديات أمنية على الوجود العسكري الصيني

في جيبـوتي.[29]

❖ فرنسـا: «قاعـدة فرنسـية متعـددة المهـام فرنسـا، التـي كانـت قـوة اسـتعمارية سـابقة في المنطقـة، تحتفـظ بوجـود عسـكري في جيبـوتي مـن خـلال «قاعـدة جيبـوتي العسـكرية». تضـم القاعـدة أكـثر مـن ١٥٠٠ جنـدي فرنـسي، وهـي واحـدة مـن أكـبر القواعد العسـكرية الفرنسـية في الخـارج. فضـلا عـن كونهـا قاعـدة عسـكرية، تسـاهم هـذه القاعـدة في مراقبـة التطـورات الأمنيـة في منطقـة القـرن الأفريقـي، بمـا في ذلـك مكافحـة الإرهـاب وحفـظ الأمـن البحـري.[30]

❖ اليابـان: «القاعـدة البحريـة اليابانيـة" في عـام ٢٠١١، أصبحـت اليابـان أول دولـة مـن خـارج المنطقـة أن تنشـئ قاعـدة عسـكرية في جيبـوتي، أذ افتتحـت قاعـدة بحريـة لمكافحـة القرصنـة في خليـج عـدن. تقـع القاعـدة في موقـع اسـتراتيجي لتأمـين طـرق الشـحن البحريـة ومكافحـة القرصنـة، التـي أصبحـت تهديـدًا متزايـدًا للسـفن التجاريـة. يبلـغ عـدد القـوات اليابانيـة المتمركـزة في جيبـوتي حـوالي ١٨٠ جنديًـا.[31]

❖ الصـين: «قاعـدة دوراليـه العسـكرية" في عـام ٢٠١٧،افتتحـت الصـين أول قاعـدة عسـكرية لهـا في جيبـوتي تحـت اسـم «قاعـدة دوراليـه» تعـد هـذه القاعـدة جـزءًا مـن اسـتراتيجية الصـين العسـكرية في إطـار مبـادرة «الحـزام والطريـق». وعـلى الرغـم مـن أن الصـين تدعـي أن هـذه القاعـدة مخصصـة للأغـراض الإنسـانية ودعـم عمليـات حفـظ السـلام، فـإن القاعـدة الصينيـة في جيبـوتي تُعـد مـن أكـثر النقـاط إثـارة للجـدل في علاقـات الصـين مـع القـوى الغربيـة. يقـدر عـدد الجنـود الصينيـين في هـذه القاعـدة بحـوالي ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ جنـدي والجـدول رقـم ٢ يوضـح القواعـد العسـكرية المتواجـدة في جيبـوتي واعـداد افرادهـا ونـوع الوجـود واغراضـه .[٣٢]

جدول ٢ القواعد العسكرية في جيبوتي ،عدد الافراد ، الاغراض .

الدولة	اسم القاعدة	عدد الأفراد التقريبي	نوع الوجود العسكري	الأغراض الاستراتيجية
الولايات المتحدة	قاعدة كامب ليمونييه	4000+	جوية، برية، استخباراتية	عمليات مكافحة الإرهاب، دعم العمليات في الشرق الأوسط
فرنسا	قاعدة فرنسية متعددة	1500+	قوات جوية، بحرية، برية	حماية المصالح الفرنسية في المنطقة، دعم الأمن الإقليمي
اليابان	القاعدة اليابانية	180+	بحرية لمكافحة القرصنة	حماية التجارة البحرية، محاربة القرصنة في خليج عدن
الصين	قاعدة دوراليه العسكرية	2000–1000	قاعدة بحرية ولوجستية متعددة الأغراض	دعم الأنشطة العسكرية الصينية في البحر الأحمر، مركز لوجستي
إيطاليا	وجود محدود ضمن بعثة	100–80	مشاركة في المهام الأوروبية	دعم العمليات الأوروبية في المنطقة

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر السابقة .

العوامل الاستراتيجية وراء التواجد العسكري

تستند العوامل الاستراتيجية وراء وجود هذه القواعد العسكرية في جيبوتي إلى عدة نقاط رئيسية، أبرزها :

١-الموقع الجغرافي الذي يجعلها نقطة اتصال حيوية بين البحر الأحمر والمحيط الهندي. يعد مضيق باب المندب من أكثر الممرات البحرية ازدحامًا في العالم، يمر عبره أكثر من ١٠٪ من التجارة العالمية، بما في ذلك شحنات النفط الخام، التي تعد حيوية بالنسبة للاقتصاد العالمي، لاسيما بالنسبة للصين التي تعتمد بشكل كبير على النفط الخام المستورد.[٣٣]

٢-الهيمنة البحرية والنقل التجاري :يعد موقع جيبوتي بالنسبة للنفط والتجارة العالمية نقطة إستراتيجية تُسهم في تعزيز الهيمنة البحرية للدول الكبرى في المنطقة. الدول المتنافسة على النفوذ في هذه المنطقة تهدف إلى تأمين طرق النقل البحري وضمان الوصول إلى أسواق جديدة.

٣-التنافس الجيوسياسي والاقتصادي: لا تقتصر المصالح العسكرية في جيبوتي على تأمين التجارة البحرية فحسب، بل تشمل أيضًا التنافس على الهيمنة في منطقة القرن الأفريقي التي تشهد تطورًا اقتصاديًا

سريعًا.

الاستنتاجات :

و في الختام نستنتج ان :

1. الوجود الصيني في جيبوتي يمثل أحد أبرز مظاهر التوسع الصيني في إفريقيا، ويعكس الأهمية الجيوستراتيجية التي تحتلها جيبوتي في إطار مبادرة «الحزام والطريق".

2. التحديات الاقتصادية تكمن في اعتماد جيبوتي الكبير على القروض والاستثمارات الصينية، مما يثير مخاوف من الوقوع في فخ الديون، إلى جانب ضعف مساهمة الشركات المحلية في المشروعات الكبرى.

3. التحديات الثقافية تنبع من الفجوة الثقافية واللغوية بين الجانبين، وضعف التفاعل الثقافي المتبادل، مما أدى إلى عزلة نسبية للجالية الصينية داخل المجتمع الجيبوتي.

4. التحديات الاجتماعية تتجلى في تزايد شعور المواطنين المحليين بالتهميش، نتيجة قلة فرص التوظيف، والفروقات في الأجور وظروف العمل بين الصينيين والجيبوتيين.

5. التحديات الأمنية تتعلق بحساسية الموقع الجغرافي لجيبوتي، ووجود قواعد عسكرية متعددة الجنسيات، مما يجعل من الوجود العسكري الصيني مصدرًا محتملاً للتوترات الجيوسياسية.

6. رغم الفوائد الاقتصادية المحتملة، فإن استدامة هذا الوجود مرهونة بقدرة الصين على بناء علاقات قائمة على التوازن والاحترام المتبادل مع الدولة المضيفة والمجتمع المحلي.

التوصيات :

١. تعزيز الشفافية والحوكمة في الاتفاقيات الاقتصادية بين الصين وجيبوتي، لضمان عدم الإضرار بالسيادة الوطنية أو تحميل البلاد أعباء مالية ثقيلة.

٢. تشجيع نقل التكنولوجيا والخبرات من الجانب الصيني إلى الشركات المحلية، وفتح المجال أمام مشاركة أوسع للقطاع الخاص الجيبوتي في المشاريع التنموية.

٣. زيادة التبادل الثقافي والتعليمي من خلال إنشاء برامج تدريبية ولغوية مشتركة، وفتح آفاق التفاهم بين الشعبين بما يعزز الاندماج الثقافي.

٤. تجنب عسكرة العلاقة بين

البلديـن والعمـل عـلى جعـل الوجـود الصينـي في جيبـوتي أكـثر طابعًـا تنمويًـا واقتصاديًـا، مـع احـترام التـوازن الأمنـي الإقليمـي القائـم.

٥. تشـجيع الحـوار الثـلاثي بـين الصـين وجيبـوتي والـدول ذات المصالـح في المنطقـة (كالولايـات المتحـدة وفرنسـا)، لتفـادي التصعيـد وضـمان اسـتقرار المنطقـة.

الهوامش:

1- **African Agency and Chinese Power: The Case of Djibouti Author(s): JEAN-PIERRE CABESTAN South African Institute of International Affairs (2020) p:1**

2- **International Monetary Fund (IMF). Djibouti: Staff Report for the 2021 Article IV Consultation. P:28**

3- **Center for Global Development. Examining the Debt Implications of the Belt and Road Initiative, 2018 p:28.**

4- **Mukesh Shankar Bharti The Development of China's Economic Cooperation in the Horn of Africa: Special Reference to the Belt and Road Initiative 2023 p:9**

5- **David Styan Djibouti and Small State Agency in the Maritime Silk Road: The Domestic and International Foundations ٢٠٢١ p:١٠**

6- **Sonia Le Gouriellec Chine, Éthiopie, Djibouti : un triumvirat pour la Corne de l'Afrique ? / China, Etiopía, Djibouti: un triunvirato para el Cuerno de África? ٢٠١٨ p:٤**

7- **Abdilahi Ismail AbdilahiThe geopolitics and impacts of china's "one belt, one road" initiatives in the horn of africa 2020 p:8**

8- **https://www.brookings.edu/about-us/**

*المعهـد وهـو عبـارة عـن مركـز أبحـاث أمريـكي غـير حكومـي ومسـتقل، يُعتـبر مـن

أبـرز مراكـز الفكـرفي العـالم تأسـس عـام ١٩١٦ في العاصمــة واشــنطن

9- **DAVID DOLLAR AFRICA DAVID DOLLAR UNDERSTANDING CHINA'S BELT AND ROAD INFRASTRUCTURE PROJECTS IN AFRICA https://www.brookings.edu/wp-**

10- **Sonia Le Gouriellec Chine, Éthiopie, Djibouti : un triumvirat pour la Corne de l'Afrique ? / China, Etiopía, Djibouti: ¿un triunvirato para el Cuerno de África? 2019 P:14**

11- **Faris Al-Fadhat, Hari Prasetio How China's Debt-Trap Diplomacy Works in African Countries: Evidence from Zimbabwe, Cameroon, and Djibouti 2024 P:12**

12- **Musibau Adetunji Babatunde Sino-Africa Investment Relations: The Good, The Bad and The Ugly 2018 P:6**

13- **Ismael Mahamoud HousseinContraintes institutionnelles et règlementaires et le secteur informel à Djibouti 2008 P:7**

14- **Jennifer N. Brass Djibouti›s unusual resource curse 2008 P:12**

15-

16- **Aman Moustapha, Nenovsky Nikolay, Mahamoud IsmaelThe informal system of remittances and currency board: complementarity or antagonism? the case of hawala transfers in Djibouti 2014 P:14**

17- **Jessica Borowicz Strategic Location and Neopatrimonialism in Djibouti2017 P:23**

18- **Jessica Borowicz Strategic Location and Neopatrimonialism in Djibouti2017 P:21**

19- **Talmiz Ahmad The Role of Small States in Power Contestations in the Horn of Africa Case Study of Djibouti**

Shivali Lawale, ٢٠٢٤ P:17

20- **Yuanwen Lu Second Language Learning Difficulty of Chinese Grammar: A Rasch Analysis of Teachers' Perceptions ٢٠٢٤ P:26**

21- **Takunori Terasawa East Asia and English language speakers: a population estimation through existing random sampling surveys 2023 P:26**

22- **Mark Pixley, Karen Lim Bridging the Gaps between European and Chinese Civil Societies2015 P:32**

23- **France24 (2021). Djibouti-China marriage slowly unravelling as investment project disappoints: https://www.france24.com/en/africa/20210409-djibouti-china-marriage-slowly-unravelling-as-investment-project-disappoints**

24-**Advanced International Journal of Banking Accounting and Finance) 2021(**

IMPACT OF CHINA'S INVESTMENT ON AFRICA TRADE AND FINANCING: CASE OF DJIBOUTI P:40

-25 صحيفة الشرق الاوسط (**جيبوتي توقّع ٥ اتفاقات استثمار مع الصين بقيمة ٢,٥ مليار دولار) ٢٠٢٠**

26- https://eng.yidaiyilu.gov.cn/

27- **David Styan Djibouti and Small State Agency in the Maritime Silk Road: The Domestic and International Foundations 2021 p:١٩**

28- **K P Adhithyan Djibouti: A strategic choke point in the Bab el-Mandeb regionElectronic Journal of Social & Strategic Studies ٢٠٢٤ p:16**

29- **Degang Sun The Eagle›s Nest in the Horn of Africa: US Military Strategic Deployment in Djibouti 2016 .**

30- **Vernie Liebl Military Policy Options to Revise the French Military Presence in the Horn of Africa 2008 P 7.**

31- **Ra Mason Djibouti and Beyond: Japan's First Post-War Overseas Base and the Recalibration of Risk in Securing Enhanced Military Capabilities 2017 p15 .**

32- **Gerald E. Ezirim 2. Foreign Military Bases (FMBs) and Economic Security in Africa: Overview of FMBs in Djibouti 2023-International Journal of Geopolitics and Governance p.13.**

33-**Sonia Le Gouriellec Les forces françaises stationnées à Djibouti au cœur d'un environnement stratégique régional en mutation 2018 P:8**

المصادر :

1. صحيفة الشرق الاوسط (جيبوتي توقّع 5 اتفاقات استثمار مع الصين بقيمة 2.5 مليار دولار) 2020

2. African Agency and Chinese Power: The Case of Djibouti Author(s): JEAN-PIERRE CABESTAN South African Institute of International Affairs (2020) p:1

3. International Monetary Fund (IMF). Djibouti: Staff Report for the 2021 Article IV Consultation. P:28

4. Center for Global Development. Examining the Debt Implications of the Belt and Road Initiative, 2018 p:28.

5. Mukesh Shankar Bharti The Development of China's Economic Cooperation in the Horn of Africa: Special Reference to the Belt and Road Initiative 2023 p:9

6. David Styan Djibouti and Small State Agency in the Maritime Silk Road: The Domestic and International Foundations 2021 p:10

7. Sonia Le Gouriellec Chine, Éthiopie, Djibouti : un triumvirat pour la Corne de l'Afrique ? / China, Etiopía, Djibouti: un triunvirato para el Cuerno de África? 2018 p:4

8. Abdilahi Ismail AbdilahiThe geopolitics and impacts of china's "one belt, one road" initiatives in the horn of africa 2020 p:8

9. DAVID DOLLAR AFRICA DAVID DOLLAR UNDERSTANDING

Small States in Power Contestations in the Horn of Africa Case Study of Djibouti

19. Shivali Lawale, 2024 P:17

20. Yuanwen Lu Second Language Learning Difficulty of Chinese Grammar: A Rasch Analysis of Teachers' Perceptions 2024 P:26

21. Takunori Terasawa East Asia and English language speakers: a population estimation through existing random sampling surveys 2023 P:26

22. Mark Pixley, Karen Lim Bridging the Gaps between European and Chinese Civil Societies2015 P:32

23. France24 (2021). Djibouti-China marriage slowly unravelling as investment project disappoints: https://www.france24.com/en/africa/20210409-djibouti-china-marriage-slowly-unravelling-as-investment-project-disappoints

24. Advanced International Journal of Banking Accounting and Finance) 2021(

25. IMPACT OF CHINA'S INVESTMENT ON AFRICA TRADE AND FINANCING: CASE OF DJIBOUTI P:40

26. David Styan Djibouti and Small State Agency in the Maritime Silk Road: The Domestic and International Foundations 2021 p:19

27. K P Adhithyan Djibouti: A strategic choke point in the Bab

CHINA'S BELT AND ROAD INFRASTRUCTURE PROJECTS IN AFRICA https://www.brookings.edu/wp-

10. Sonia Le Gouriellec Chine, Éthiopie, Djibouti : un triumvirat pour la Corne de l'Afrique ? / China, Etiopía, Djibouti: ¿un triunvirato para el Cuerno de África? 2019 P:14

11. Faris Al-Fadhat, Hari Prasetio How China's Debt-Trap Diplomacy Works in African Countries: Evidence from Zimbabwe, Cameroon, and Djibouti 2024 P:12

12. Musibau Adetunji Babatunde Sino-Africa Investment Relations: The Good, The Bad and The Ugly 2018 P:6

13. Ismael Mahamoud Housséin-Contraintes institutionnelles et règlementaires et le secteur informel à Djibouti 2008 P:7

14. Jennifer N. Brass Djibouti's unusual resource curse 2008 P:12

15. Aman Moustapha, Nenovsky Nikolay, Mahamoud IsmaelThe informal system of remittances and currency board: complementarity or antagonism? the case of hawala transfers in Djibouti 2014 P:14

16. Jessica Borowicz Strategic Location and Neopatrimonialism in Djibouti2017 P:23

17. Jessica Borowicz Strategic Location and Neopatrimonialism in Djibouti2017 P:21

18. Talmiz Ahmad The Role of

el-Mandeb regionElectronic Journal of Social & Strategic Studies 2024 p:16

28. Degang Sun The Eagle's Nest in the Horn of Africa: US Military Strategic Deployment in Djibouti 2016 .

29. Vernie Liebl Military Policy Options to Revise the French Military Presence in the Horn of Africa 2008

30. Ra Mason Djibouti and Beyond: Japan's First Post-War Overseas Base and the Recalibration of Risk in Securing Enhanced Military Capabilities 2017 p15 .

31. Gerald E. Ezirim 2. Foreign Military Bases (FMBs) and Economic Security in Africa: Overview of FMBs in Djibouti 2023-International Journal of Geopolitics and Governance p.13.

32. Sonia Le Gouriellec Les forces françaises stationnées à Djibouti au cœur d'un environnement stratégique régional en mutation 2018 P:8

حولية المنتدى